المطالب الإقليمية المغربية
وتداعياتها على الثورة الجزائرية 1954-1962

د/ عسال نور الدين، جامعة بلعباس

الملخص:

بعد اندلاع الثورة الجزائرية في 1954 قررت الدول المغاربية تقديم الدعم الكامل للشعب الجزائري في مقاومته للاستعمار، وتعددت جهودهم من اجل دفع الموقف الفرنسي نحو قبول مناقشة القضية الجزائرية ، هذا الدعم لم يكن محدودا ، بل كان شاملا مما يعني مشاركة كل من تونس والمغرب في هذا الصراع، الأمر الذي نتج عنه تدهور علاقاتهما مع فرنسا، لكن بعد حصول المغرب على استقلاله سنة 1956 بدا في المطالبة بسيادته على أراضيه المزعومة إضافة إلى مناطق أخرى التي كانت جزءا من المغرب التاريخي .وفي نفس الوقت هملت فرنسا غلى وضع حد لهذا الدعم ، اقترحت ديغول عل المغرب بإعادة بعض الأقاليم مقابل منع المجاهدين الجزائريين من التواجد على أراضيه .قوبل الاقتراح الفرنسي بالرفض من قبل الملك محمد الخامس ، واعتبرها طعنة خنجر في ظهر الإخوة الجزائريين، وتوصل إلى اتفاق مع فرحات عباس غي 7جويلية 1961 التي نصت على إعادة النظر في القانون الخاص بمنطقتي تندوف وكولوب بشار وذلك يعد حصول الجزائر على استقلالها.

Abstract:

After the algérien révolution began in 1954 ,the Maghreb countries decided to give their unconditional support to the algérien people in their struggle against french colonialism and multplying their efforts to change the french position .and was large and diversified This active aid desulted from the involvement of the two countries in the algérien conflict and a marked degradation of relations with France ,but from its Independence in 1956morocco claims sovereignty over its territories ,others have been part of historic morocco ,in order to put an end to the support of morocco to the algerian revolution .france proposes the principle of the restitution of these territories ,and prohibit to shelter the algerian moudjahidines ,but the king mohamed 5 see this proposal like a dagger stab in the back of the brother and reaches separately to an agreement on july 7 1961with farhat abbas ,salt one agrees once the algerian indépendance acquired the statue of tindiuf and dove bachar renégocie.

تمهيد: كان لغياب مفهوم الحدود الثابتة في منطقة المغرب العربي أثناء الفترة الاستعمارية الأثر القوي على مستقبل العلاقات المغاربية، فقد تراوحت بين الاتفاق والتضامن من جهة، والتأزم والخلاف من جهة أخرى، مما أدى إلى خلق بؤر توتر، استمرت لما بعد استقلال دول المغرب العربي، على الرغم من توفر عوامل التلاقي والاتحاد، فالمطالب الإقليمية المغربية تعود إلى فترة بعيدة، غير أن الظروف أعاقتها،

ومع اندلاع الثورة الجزائرية حاول المغرب استغلال الظروف المحلية والدولية لصالحة وبالتالي طرح القضية من جديد باسم الحق التاريخي .

لذا يمكن أن نطرح التساؤل التالي:لماذا أعاد المغرب طرح هذه المسألة أثناء الثورة الجزائرية؟وما هي خلفياته؟وكيف أثرت هذه المشكلة عل العلاقات الجزائرية المغربية؟

أ-الطموحات الإقليمية المغربية أثناء الثورة الجزائرية:

أثارت مسألة الصحراء الجزائرية الكثير من المشاكل، فلم تكن المشكلة مع فرنسا فقط والطامعة للاستحواذ عليها من خلال سياسة فصل الصحراء عن الجزء الشمالي، وإنما أيضا مع المغرب الذي كان له أطماع إقليمية، من خلال المطالبة بحقه الجغرافي والتاريخي المزعوم في الصحراء، .هذا التأسيس للتصور المغربي المرتبط بالحقوق التاريخية والمدعم بقاعدة الانتماء الديني هو الذي شكل أساس احتجاجه في النزاع الحدودي، ويمثل المرجعية الأساسية في المطالب الإقليمية[1]، بحيث أن موضوع الصحراء أو قضية الحدود في جزئها الشمالي كانت واضحة المعالم قبل مجيء الفرنسيين بوقت طويل، فمنذ العهد العثماني كان وادي ملوية هو الفاصل الطبيعي من جهة الغرب بين الجزائر والمغرب، وعبره كانت القبائل البدوية تنتقل في رحلاتها الموسمية بالنظر إلى وشائج القرابة التي كانت تربطها، وإلى امتداداتها التاريخية[2].

تظهر الصحراء على أنها محيط واسع، تمتد من ليبيا، الجزائر تونس، المغرب إفريقيا الغربية الإسبانية، موريتانيا ودول إفريقيا السوداء، وتتسع إلى السنغال والسودان من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، وكل هذه الدول أو ما يسمى بالحزام الصحراوي ترتبط بمصالح[3]، وهناك ثلاث أسئلة طرحت فيما يخص قضية الحدود:

- الحدود التي أدت إلى فصل الصحراء عن الدول التي تحيط بها؟
- ما هي المطالب الإقليمية للدول المجاورة فيما يخص الصحراء؟
- كيف تم إدارة الصحراء من قبل السلطات الفرنسية في بداية القرن العشرين؟

لم تكن حدود الصحراء مع بداية القرن العشرين واضحة المعالم، ولم تكن الأقاليم الإسبانية وتونس وليبيا، والسودان والنيجر ومالي، موريتانيا مشاكل مع الصحراء الفرنسية، وبعد مجيء الفرنسيين طرحت قضية الحدود بفضل المقاومة الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر، ففي 18 مارس 1845 عقدت فرنسا مع المغرب معاهدة "لالا مغنية"[4] التي أرست حدود واضحة وفق القانون الدولي بين ثنية الساسي إلى غاية فقيق، وهذه الاتفاقية حددت بداية من القبائل الموالية لفرنسا[5].

بدأت السيطرة الفرنسية على المنطقة الممتدة من فقيق إلى حمادة صغير مبكرا، مما سمح بالتوقيع على معاهدة باريس مع المغرب في 20 جويلية 1901 التي وضعت خطا ما بعد خط المرور المعروف بـ"تدوي مينبا"و"أولاد جنين"، وهذه القبائل عليها أن تختار بين فرنسا والمغرب، وبفعل الثورات المتتالية كثورة المقراني في 1871 التي ساندها أولاد سيدي الشيخ الشراقة والغرابة طيلة السبعينات من القرن

التاسع عشر بقيادة سي قدور بن حمزة وشيخ الشراقة سليمان بن قدور الذي ثار في أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر على رأس أولاد سيد الشيخ الغرابة، وقد تسببت هذه الثورات في متاعب للفرنسيين سواء في الصحراء الصغرى من"ثنية ساسي"إلى فقيق، أو الكبرى في أعماق الجنوب وعندما فشل الفرنسيون في إقناع البلاط الملكي بترحيلهم جميعا إلى مناطق على الأطلسي وتجدد نشاط الشيخ بوعمامة مع مطلع القرن العشرين، كان لابد من مراجعة معاهدة 1845 وتعزيز بروتكول1901 باتفاقيات 1902 التي كانت عبارة عن نظام جمركي لمراقبة الحدود من شمالها إلى جنوبها[6].

وبعد بسط الحماية الفرنسية على المغرب في 30 مارس 1912 تم تحديد خط"فارني Varnier"(اسم المحافظ السامي لوجدة)إلى غاية غرب"حمادة غير"واعترف الظهير البربري في 8 أوت 1912 بهذا الخط على أنه خط الجمارك، وكانت فرنسا قد وقعت في السابق مع المغرب على اتفاقية في 4 مارس 1910 تحدد القصور لمنطقة كولومب بشار، ومنطقة "غير" اللتان توجدان ضمن الأقاليم الفرنسية، ثم قام ضباط فرنسيون بتحديد الحدود بين نقطة التقاء حدود المغرب الإسباني، وحمادة غير والمعروفة بخط"ترنكي TRINQUET"التي تضم تندوف في الأقاليم الجنوبية، لكن تأخر تطبيقها إلى غاية 16 مايو 1938 الأمر الذي جعلها هشة[7]، أما بالنسبة لحدود الصحراء مع المغرب الإسباني فهي كالآتي:

- ريو دوأغرو مع ميناء دوفيلا سينروس Cisnoros.
- منطقة الساقية الحمراء ورأس بوجاور Bojaour.
- منطقة رأس جوبي Juby في المغرب الجنوبي.

وهناك معاهدتان حددتا نطاق هذه الأقاليم مع الصحراء:الحدود بين موريتانيا و"ريوأورو"حددت بموجب معاهدة فرنسية إسبانية في 27 جوان 1900، وتبدأ من رأس بلان إلى حصن فرانكي، عبر أدرار، ومعاهدة جديد في 27 نوفمبر 1912 توضح على أن الصحراء الإسبانية محددة في الشمال بوادي درعة جنوب خط عرض 27°، وفي الشرق خط طول 11° [8]، وطبقا لهذه المعطيات طالب المغرب بجزء من الصحراء على أساس أنها جزء لا يتجزأ من المغرب التاريخي، حيث اعتبرت البيعة الحفيظية التي كتبها بفاس وطنيون مغاربة، ووضح صيغتها السيد "أحمد بن المواز" أحد رجال الفكر، ميثاقا قوميا وهي تشترط على الملك الجديد"مولاي عبد الحفيظ" أن يعمل جهده في استرجاع الجهات المقتطعة من الحدود المغربية، وأن يبادر بطرد الجنس المحتل من الأماكن التي احتلها[9]، وفي سنة 1947 قام علال الفاسي بنشر خريطة التي توضح بحق المغرب في الصحراء من شنقيط إلى غاية السنغال[10]، مؤكدا على أن حدود المغرب التاريخية تصل في أقصى الجنوب إلى حدود سان لويس في السنيغال، بما في ذلك تندوف، والقنادسة، وتوات، وبشار، وموريطانيا كلها، وكل الصحراء الإسبانية، والساقية الحمراء[11]

طرح بعض المتعصبين من حزب الاستقلال خاصة "علال الفاسي"في أواخر 1955 خرافة "المغرب الكبير" التي تعنى الحدود التاريخية والطبيعية للإمبراطورية الشريفية التي تمتد حتى السنغال والنيجر،

وتضم ليس فقط نواحي كولومب بشار، وتندوف، وموريتانيا، لكن مجموع الأملاك الإسبانية بالصحراء، وجزء من السودان الحالي وبالنسبة لزعيم حزب الاستقلال فإن المهمة الأساسية للمغرب بعد استقلاله هو توسعه في حدوده

وكان لهذه الحركة صدى كبير في الأوساط المغربية المثقفة، ويظهر ذلك من خلال إصدار سنة 1956 نشريه معنونة"صحراء المغرب"، وهي عبارة عن أسبوعية وطنية من أجل الدفاع عن الصحراء الطبيعية، نشرت العديد من المقالات موقعة من قبل صحراويين من عمالة الساورة والمستقرين بالمغرب، ومنهم "عبد الكريم محمد تواتي"أستاذ بجامعة القيروان، و"الهادي عبد القادر بن الطاهر القندوسي" أستاذ ثانوي بتازة، وفي 13 مارس 1956 استقبل السلطان المغربي قايد الرقيبة"سيدي علال لحبيب ولد بلال"بعدما غادر تندوف للجوء إلى غوليمين12 نوفمبر 1957 عين السلطان المغربي"عبد الكبير الفاسي"[12] مديرا لشؤون الصحراء والحدود كوزير للداخلية[13].

بعد استقلال المغرب سنة 1956 لم تجد أطروحة المغرب الكبير طريقها إلى أغلبية المغاربة، ولم تعر السلطات المغربية بالا لهذه القضية، وهذا ما أكده "علال الفاسي" في خطابه في 16 أكتوبر 1957 في قبائل"بني مستارة"حيث قال:"كنت الأول الذي فكر بضرورة تحرير الصحراء واستقبل هذا الإعلان بالضحك"[14]، وفي خطاب أخر ألقاه في 29 مارس 1956 أمام حركة الشباب الاستقلالية لفاس صرح قائلا:"ما دامت طنجة لم تتخلص من القانون الدولي، وما دامت الصحراء الإسبانية بالجنوب، وما دامت صحراء تندوف إلى عطار وما دامت الحدود الجزائرية المغربية لم تتخلص من الوصاية القائمة فإن الوحدة الترابية للمغرب لن تتحقق"[15]، وبعد مدة من هذا التصريح أكد لجريدة"لوموند"بمدريد :" يبين تاريخ القرن العشرين كيف استطاعت فرنسا استيلاء فرنسا على مختلف الأجزاء من أقصى جنوب المغرب...اندهاش البعض لا يغير الحقيقة الوطنية التاريخية والجغرافية والعرقية، موريتانيا كانت دائما جزء من المغرب الذي أعطاها هذا الاسم"[16].

لكن وبفعل جهود زعيم حزب الاستقلال، ولاحت بالأفق تباشير انتصار الثورة الجزائرية بدأت هذه الأفكار تنتشر تدريجيا بداية من سنة 1957، ووجدت لها صدى عميق في الأوساط الفرنسية بالجزائر والميتروبول وكانت بمثابة ناقوس خطر بالنسبة لسكان الصحراء.هذه الجرأة لزعيم حزب الاستقلال دفعت بالعديد من الشخصيات المرموقة إلى انتهاج نفس الطريق، ولعل من أبرزها السلطان محمد الخامس، والأمير مولاي حسن وأعضاء جيش التحرير المغربي، والحزب الشيوعي المغربي، وبعض الشخصيات الموريتانية وأبناء "ماء العينين"[17]، نتج عن ذلك تصادم عسكري بين الجيش المغربي والجيش الفرنسي، فقد تعرض موقع "أم الشار" الواقع على بعد 145 كلم شمال تندوف سنة 1955 إلى هجوم مغربي، كما تعرض موكب للتموين إلى هجوم آخر بين بشار وتندوف وتواصلت المضايقات المغربية ضد القوات الفرنسية طيلة سنة 1957، علما أن عدد أفراد جيش التحرير المغربي بلغ 1200جندي في نواحي"فقيق"و2000 جندي في الجنوب، غير أن الحكومة المغربية قررت الدخول في مفاوضات مع فرنسا

قادها "أحمد بلفريج" وحاول المغرب استغلال هذا الظرف لضم قبائل الحدود "أولاد جرير عمران"وفي 30 جويلية من سنة 1958 تتعرض وحدة من جيش التحرير الوطني إلى الخطف من قبل قوات مغربية قرب "ديفليا"[18].

خلال زيارة"محمد الخامس"لمنطقة "زاغورة" التقى بالقبائل الصحراوية الآتية من"محاميد الغزلان"الواقعة في أقصى جنوب المغرب في 25 فيفري 1958 طرح الملك رسميا ولأول مرة مسألة المطالب الإقليمية المغربية مؤكدا إرادته لمواصلة عمله من أجل عودة الصحراء للجنوب في إطار احترام حقوق المغرب التاريخية، ووفق رغبة سكانها[19]، وفي 6 مارس من نفس السنة أعلنت الحكومة المغربية بعدم شرعية استغلال شركة مناجم المنغنيز لمنجم"غتارة"، ثم أنشأت في 25 منه المجلس الوطني الاستشاري المغربي للجنة المصغرة للحدود، واللجنة المختلطة للحدود لدى وزير الشؤون الخارجية المكلفة بدراسة الأطروحات الفرنسية المغربية، ليعين بعدها السلطان المغربي "لغداف" ابنماء العينين و"علي بوعبيدة"كأعضاء في المجلس وممثل الصحراء.

استغل المغرب ظروف الثورة الجزائرية الصعبة نتيجة للعمليات العسكرية الفرنسية ليطالب بمفاوضات مع الحكومة الاستعمارية بغية تعديل حدوده الشرقية، بيد أن جبهة التحرير الوطني نبهت أنه لا وصاية على الأراضي الجزائرية، وأنها هي الوحيدة المخولة للنظر في هذه المسائل[20]، غير أن جيش التحرير المغربي حاول التوغل في المناطق الصحراوية غرض نشر ادعاءات مفادها أن سكان هذه المناطق مغاربة، مما دفع جبهة التحرير الوطني إلى طلب من المغرب بوضع حد لهذه الأعمال المعادية للثورة الجزائرية، وتهديد الوحدة الترابية للجزائر[21].

لم يبال المغرب بالاحتجاج الجزائري فقد قام بتدعيم مراكزه العسكرية بفرق من الجيش المغربي على طول الحدود الجزائرية المغربية، الأمر الذي أدى إلى صدامات مع المجاهدين واللاجئين، وأقام الحواجز للحد من مرور الأسلحة[22]، كما قام بأعمال عسكرية في المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة ما بين منطقة "فقيق"و"بشار"وبين "بوذنيب"و"فقيق"وبين"بشار"و"تندوف"، وكان الهدف منها السيطرة على بعض المناطق في الجزائر[23].

تعتبر منطقتي "فقيق بشار"من المناطق الحيوية بالنسبة للثورة الجزائرية، فقد كانت معبرا للأسلحة الآتية من الغرب عبر "جبل عنتر"بالأطلس الصحراوي، وقاعدة خلفية لجيش التحرير الوطني الجزائري، وبالتالي فإن أي عرقلة لنشاطها سيكون له الأثر السلبي على الثورة، وعلى الرغم من علاقات التعاون بين الطرفين، إلا أن حزب الاستقلال المغربي شجع الكثير من القيادات العسكرية على فرض السيطرة على المنطقتين، وأمام عدم اعتراف جبهة التحرير الوطني بذلك، شرعت السلطات المغربية في تنفيذ مخططا في أوساط قبائل "ذوي منيع"و"بني جرير"و"أولاد سيد الشيخ"لإرغامهم على الولاء للسلطان، وإجبار الشباب على التجنيد في أوساط الجيش المغربي[24].

نتيجة لهذه التجاوزات الخطيرة رفعت جبهة التحرير الوطني شكوى للملك المغربي "محمد الخامس"عبرت من خلالها عن رفضها القاطع لهذه الأعمال[25]، ومحاولة منه قرر الملك المغربي قي 08أفريل1958 إنشاء لجنة مختلطة جزائرية مغربية تحت رئاسة "مسعود شيقر"مدير ديوان الملك وعدد من الأعضاء، عقدت اجتماعا في 06مايو 1958وخرجت بالقرارات التالية[26]:

-توقيف جميع التجاوزات مهما كان نوعها ضد اللاجئين الجزائريين.

-رفع جميع الحواجز لتمكين جيش التحرير الوطني من أداء مهامه.

-التزام وزير الداخلية ووزير الدفاع المغربي بالقيام بجولات استطلاعية في كل المناطق الحدودية الجنوبية للاطلاع على كل الصعوبات التي تعيق تنفيذ الاتفاق.

رغم هذا الاتفاق إل أن التجاوزات لم تتوقف الأمر الذي استدعى تدخل الملك الذي علم أن قرارات اللجنة الوطنية واللجان الفرعية لم تجد طريقا للتجسيد، فقام بتعيين محمد العربي الفحصي عاملا جديدا على عمالة تافيلات سنة 1959 لإيجاد الحلول الناجعة لمشاكل الإقليم، وقد ذكر هذا الأخير على أن محمد الخامس قدم توصيات بضرورة إعانة الثورة الجزائرية، ووضع حد لانتهاك الجزائريين للسيادة المغربية[27]، لكن في نفس الوقت لا يمكن أن نجحد الدور الذي لعبه في تدعيم الثورة الجزائرية ماديا ومعنويا وديبلوماسيا، ودعوته لفرنسا بفتح باب المفاوضات مع الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري.

بعدما أظهرت الحكومة الفرنسية رغبتها إجراء تجارب نووية بالصحراء في 4 جويلية 1958 أبدت الحكومة المغربية موقفا رافضا لها، وفي14أوت عبرت عن رفضها منح تراخيص البحث والتنقيب عن البترول في حوض تندوف، وسلمت في 26 فيفري 1959 لسفير فرنسا بالرباط مذكرة احتجاج شديدة اللهجة ضد التجارب الصاروخية"فرونيك""زهرة الحواش"بكولومب بشار، ثم قام المغرب في 3 أكتوبر 1960 بإنشاء قوة صحراوية بقيادة "بن حمو"من المخزن وعضو سابق في جيش التحرير المغربي، والذي وضع تحت تصرفه مبالغ مالية هامة لتجنيد ثلاثة ألاف شخص، وشراء ستة آلاف دبابة، وفي 28 أكتوبر1960وجه مجلس الوزراء برئاسة"محمد الخامس"تعليمات لوزير الخارجية بالنيابة"ادريس محمد"للبدء الفوري في مفاوضات مع فرنسا حول شكل الحدود، وفي الشهر الموالي أي في 3 نوفمبر أصدرت الحكومة المغربية كتابا أبيضا باللغة العربية والفرنسية والإسبانية والإنجليزية حول موريتانيا، والذي نشر في نيويورك، وفي مختلف الدول الإفريقية، واحتوى هذا الكتاب الذي سلم للوفد الموريتاني في الجمعية العامة للأمم المتحدة على خارطة المغرب الكبير الذي يمتد من البحر الأبيض المتوسط إلى نهر السنغال، ويتضمن ليس فقط كولومب بشار، توات، رقان، بل كذلك منطقة"تيدكانت، عين صالح والقليعة"[28].

واصل علال الفاسي الترويج لفكرته عندما قام في 3 نوفمبر 1960 وخلال تجمع لحزب الاستقلال بتوجيه تهديدات إلى كل من فرنسا وإسبانيا ورد فيها :"إني أتوجه إلى ديغول وفرانكو للاعتراف باستقلالنا وعليهم أن يعرفوا أن إقليمنا والجزائر لم يتحرروا، سنقطع كل علاقاتنا مع بلدانهما، فديغول وفرانكو يعرفنا جيدا أني لا أتلاعب بالكلمات، وإذا لم تعد إلينا حدودنا الطبيعية، فإننا سنعلن ضد إسبانيا

وفرنسا حربا ضروسا، سنطرد من بلادنا كل الفرنسيين والإسبانيين مدنيين أو عسكريين، ونغلق كل المدارس الفرنسية ونقطع كل العلاقات الثقافية مع فرنسا، ونتعرف في رؤوس الأموال الفرنسية وستكون معركتنا شبيهة بمعركة السويس"[29]، وخلال مؤتمر الرؤساء الأفارقة بالدار البيضاء المنعقد بين يومي 4-7يناير 1961 ألقى محمد الخامس كلمة افتتاحية أشار فيها إلى تفجيرات رقان التي هي جزء من أرضنا، مما دفع بوفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى التعبير عن رفضه لهذا الطرح، مؤكدة أن رقان ليست إقليما مغربيا[30]، وبعد خطف إحدى عشرة مستكشفا وجه المستكشفون لساقية الحمراء إعلانا عبارة عن تحذير لوزير الإعلام "مولاي أحمد علوي" يدحض الأطروحة المغربية حول استقلال الصحراء جاء فيه:"يجب أن تتخذ عملية استغلال ثروات الصحراء شكلا مشتركا متعدد الجنسيات (الكومنولث الاقتصادي) أي بصيغة رأسمالية مثل ما هو موجود في الشرق الأوسط"[31].

لكن بالنسبة "لأحمد العلوي" يجب أولا حل المشكلة الإقليمية، أي حسب الأطروحة المغربية الدولة الشرعية التي لها الحقوق الكاملة، التي ستحول الصحراء ميدانا للتعاون المثمر بين فرنسا والدول التي تريد الشراكة معها من جهة، والدول المجاورة للصحراء من جهة أخرى، ويذكر أن إنشاء شركات مختلطة بواسطة اتفاقيات بين الدول المهتمة، ومع مساهمة الشركات الخاصة التي تريد الاستثمار في هذا الجزء من إفريقيا، فإن فرنسا في حاجة لمصادر الطاقة التي تحتويها الصحراء، بينما الشعوب الإفريقية من جهتها تريد الرفع من مستواها المعيشي، وبفضل هذا التعاون فإن المصالح الفرنسية والشعوب المجاورة للصحراء ليست متناقضة[32].

ب-من التضامن إلى التصادم:

بعد وفاة الملك محمد الخامس في 26 فبراير1961 خلفه ابنه الحسن على العرش في 03مارس1961 الذي أعلن عن استمرار التضامن المغربي مع الجزائر، ودعا إلى استئناف المفاوضات لاستقلالها، وكان يأمل في كسب اعتراف الجزائريين بالحدود الشرعية للمملكة مع حرصه على تقرير المصير الذي يقوده إلى الاستقلال التام، والسيادة الجزائرية على كامل ترابه ، غير أن المغرب لم يكن ليعترف صراحة بذلك، فقد أكد حينما قامت فرنسا الاستعمارية بتفجيرات رقان الذي اعتبرتها منطقة مغربية

طرح الطرف الجزائري الفرنسي خلال المفاوضات مسالة الصحراء بحدة ، فالمشروع الفرنسي كان هدفه تقسيم الجزائر إلى منطقة شمالية ومنطقة جنوبية، وكان على الحكومة المؤقتة التصدي لهذه المناورات من خلال إرسال مذكرة خاصة بالصحراء وكسب تأييد دول الجوار، غير أن علال الفاسي رد بشكل غامض، فقد قال أن هناك صحراء مغربية و جزائرية وليبية، ناكرا وجود صحراء تونسية، وردا على هذه الإدعاءات قامت جريدة المجاهد في 15 أفريل 1961 بنشر في الصفحة الأولى خريطة الجزائر التي تحتوي على حدود المغرب وتونس، وبالنسبة للقسم المغربي للصحراء الجزائرية ليس هناك إلا مدينتان كولومب بشار، ورقان اللتان يطالب بهما المغرب، ومفتاح الخريطة تحت عنوان "وحدة الشعوب، سلامة

الأراضي"[33]، إلى جانب ذلك تدخل الخطيب عندما انتقد السياسة الفرنسية الساعية إلى إثارة الشقاق بين المغرب والجزائر حيث قال:"إن الصحراء لن تكون مصدر شقاق بين الشعبين المغربي و الجزائري"[34].

ومحاولة منها لطمأنة الطرف الجزائري، أصدرت الحكومة المغربية بلاغا يوم 18 مايو 1961 أكدت فيه وجوب شمول السيادة الجزائرية للصحراء جاء فيه:"إن حكومة جلالة الملك تؤيد تأييدا كاملا وبجميع الوسائل استمرار الكفاح الرسمي إلى أن تسترجع الجزائر العربية حريتها واستقلالها وسيادتها، ومن أجل هذا ستواصل الحكومة المغربية الإعانة المادية والسياسية والمعنوية للشعب الجزائري"[35]، وفي إطار هذا المسعى المغربي أدلى السيد "عبد الكريم الخطيب" وزير الدولة المكلف بالشؤون الإفريقية بتصريح ضبط فيه موقف المغرب من مشكلة الصحراء والمفاوضات الجزائرية فقد صرح قائلا:"إن استقلال الجزائر الذي يعد أمرا واقعا يخرج بعض الدول التي تريد بكل ثمن المحافظة على امتيازات، والتي لم تعد متماشية مع التضامن، ولذلك تحاول تلك الدول بث التفرقة والشقاق في صفوف الشعوب الإفريقية...أما بالنسبة للمغرب فلن تكون الصحراء عنصر تفرقة بين الشعب المغربي والشعب الجزائري الشقيق، بل أن الأمر يتمثل بالنسبة إلينا تحقيق وحدة إفريقية سيكون المغرب فيها عنصرا هاما"[36]، فماكان من الطرف الجزائري سوى حسم الموقف لصالحه من خلال الإعلان في يوم 05 جويلية 1961يوما وطنيا ضد التقسيم للمطالب من الشعوب والحكومات للدول الشقية والصديقة بإظهار في هذا اليوم الدعم الكامل للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال الوطني و الوحدة الترابية[37]، وقد عبرت الحكومة المؤقتة في بيان لها ورد فيه:"إن الحكومة المؤقتة تؤكد من جديد الحق المقدس الذي يملكه الشعب الجزائري في وحدة ترابه الوطني و تعلن أن يوم 05 جويلية 1961 هو يوم وطني ضد التقسيم ...و توجه نداء لشعوب وحكومات البلدان الشقيقة والصديقة لتعرب في ذلك اليوم بصورة ايجابية عن مساندتها للشعب الجزائري[38].

لكن الملاحظ في موقف المغرب من المسألة الصحراوية تميز بنوع من الازدواجية في الخطاب، فهناك الموقف الرسمي الذي يعبر عنه الملك وبعض الرسميين من جهة، والموقف الغير الرسمي الذي مثله علال الفاسي الذي قدم في 12 جويلية 1961 قائمة للأقاليم التي انتزعت من المغرب، فقد أكد على:"أن الحدود الجزائرية والمغرب تم رسمها وفق معايير إثنية وجغرافية، إن مطالبنا مؤسسة، إنها تتجه إلى إعادة المغرب إلى حقيقته التاريخية والجغرافية والسياسية"[39]، في نفس الوقت قام كل من فرحات عباس وعبد الجفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال ومحمد يزيد بزيارة للمغرب والتقوا بـ الحسن الثاني وعلال الفاسي وبلافريج، لتبدأ المحادثات مع"الحسن الثاني"التي تنتهي بقبول المغرب لموقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقد أعطى"فرحات عباس"موافقته المبدئية لبعض التعديلات، مؤكدا بشكل صريح أنه لن يستطيع التعهد بأي شيء قبل الاستقلال، وأصدر الطرفان بلاغا مشتركا في 7 جويلية 1961 أعلنا فيه عن التزامهما ببعض المواقف المبدئية خاصة فيما يتعلق بسلامة الأراضي الجزائرية غير أنه وفي 2 أكتوبر من نفس السنة تسمح الحكومة المغربية ولأول مرة ومنذ جانفي 1960 للحزب الشيوعي المغربي بتنظيم اجتماع عام أين صرح الأمين العام للحزب"علي ياتا"فيما يخص الصحراء قائلا:"يجب على الدولة أن

تعرف بطريقة واضحة وبدون لبس موقفها تجاه هذا المشكل، عليها أن تعلن بدون انتظار وبصفة رسمية بالسيادة المغربية على الصحراء"[40].

لقد تضمنت الاتفاقية على رغبة الحكومتين على إيجاد حلول توافقية ترضي الطرفين ، مع تأكيد الحكومة المغربية على دعم بكل الوسائل لكل المحاولات الرامية إلى تقسيم التراب الجزائري ، ومن جهتها تعترف الدولة الجزائرية المستقلة أن تخطيط الحدود المفروض تعسفا سيجد له حلا في المفاوضات بين الطرف الجزائري والمغربي ولهذا الغرض قررت الحكومتان إنشاء لجنة مختلطة لدراسة المشكل في إطار الوحدة المغربية[41]، كما أكد كل من فرحا عباس ة الحسن الثاني في بلاغ مشترك أن مشكل ضبط الحدود بين المغرب و الجزائر تهمهما وحدهما و لا يمكن تسويتها إلا بين الدولتين لوحدهما وخارج كل مطمح أو مدخل أجنبي[42]، وهكذا نجحت الحكومة المؤقتة في كسب الرهان، وتحقيق نجاح دبلوماسي في تحييد المغرب الذي حاول ديغول جره إلى حلبة صراع لن يخرج منها سالما، وخلق توتر بين الإخوة ليكون هو المستفيد الأول و الأخير، وقد أكد المفاوضون الجزائريون بأن موقف الحسن الثاني كان أكثر تفهما من موقف ابن بركة الذي لم يتجاوب مع الموقف الجزائري ، مما يؤكد أن هذا الأخير قد تأثر بإغراءات ديغول[43].

رغم اتفاق الطرفين بحل المشكل الحدودي بالطرق السلمية، إلا أن المغرب لم يتوان في كل فرصة سانحة بالعودة إلى نقطة الصفر من خلال المضايقات التي تعرض إليها الجزائريون الموجودون في المناطق الحدودية، فقد ورد في تقرير للحكومة المؤقتة أن المجاهدين و اللاجئين يتعرضون لمضايقات في إقليم تافيلالت الجنوبي ووصل الأمر إلى قتل جنديين، مما يؤكد على استمرار المغرب في سياسته الطامحة لتدعيم نفوذه في المناطق الحدودية، وإجبار سكانها على قبول الهوية المغربية[44].

مع بداية سنة 1962 التي قطعت فيها مفاوضات ايفيان مرحلتها الأخيرة شعر الحسن الثاني بأن التيار تسير عكس طموحاته الإقليمية، فسارع في 10يناير1962إلى الاتفاق مع ديغول على تعيين"محمد لغزاوي"ممثلا شخصيا له ووزير الداخلية"أحمد رضا أكديرة"(أفريل 1961-جوان1963) اللذين سافرا إلى فرنسا للاتصال بالزعماء المعتقلين لعله يجد لديهم تأييدا لرغباته، ثم تلته سفريتين أخريين في 10و24 فيفري[45]، وهذه الخطوة تؤكد أن الملك المغربي أراد تجاوز الحكومة المؤقتة التي وقفت حائلا أمامه في تجسيد حلمه المغرب الكبير، والتي عبرت مرارا وتكرارا أنها غير مؤهلة للنظر في المسألة الحدودية إلا بعد حصول الجزائر على استقلالها.

وبمناسبة زيارة الرئيس بن خده للمغرب ابتداء من 2 يناير 1962جرت محادثات مع الملك الحسن الثاني، تضمن جدول الأعمال مسألة الحدود والتعاون في الصحراء، وصدر إثرها بلاغ مشترك للحكومتين يؤكد العمل ببلاغ 7 جويلية 1961، وضرورة الإسراع في تشييد وحدة المغرب العربي بإنشاء لجنة جزائرية مغربية دائمة لتجسيد الفكرة [46]، وبالفعل أعلن إنشاء هذه اللجنة الوزارية المشكلة من أربعة مغاربة وثلاثة جزائريين، غير أنها ظلت حبرا على ورق، ودون أن يظهر لها أثر.

وفي هذه الأثناء اعتبرت يومية" العالم"وهي جريدة حزب الاستقلال أنه لا يمكن التخلي عن اتفاقية 7 جويلية 1961 فقد كتبت تقول:"إن مسألة الحدود بما فيها الحدود المغربية المرتبطة بالجزائر من قبل فرنسا، يجب أن تحل فقط ومباشرة بين الدولتين"[47]، كما كتبت وكالة الأنباء المغربية تعليقا ذكرت فيه بلائحة مؤتمر الدار البيضاء التي قرر فيها الطرفان بدل كل ما في وسعهما لتقرير ساعة تحرير الجزائر، والشروع في تشييد صرح المغرب العربي على قاعدة التشاور الاقتصادي والسياسي وخاصة عن طريق الاستثمار المشترك للثروات الاقتصادية[48]، لكن بعض المصادر أكدت على أن يوسف بن خده قد صرح باستحالة الالتزام بوعود فرحات عباس الذي وقع اتفاقية سرية مع الحسن الثاني المتعلقة بمنطقة تندوف وكولومب بشار، ومباشرة بعد نهاية الزيارة وخلال انعقاد مؤتمر بالمحمدية في 15 يناير 1962 أعلن حزب الاستقلال بضرورة القضاء على الاستعمار الفرنسي في الأقاليم التي تضم عين الصفراء، وكولومب بشار، وتوات، وعين صالح ورقان، وتنزروفت، وتابلبلا وتندوف[49].

بعد التوقيع على معاهدة ايفيان في 18مارس1962 قرر الطرف الجزائري والفرنسي أجراء استفتاء حول استقلال الجزائر خلال ثلاثة أشهر، الأمر الذي أثار حفيظة الملك الحسن الثاني الذي عمل أن لا يشمل الاستفتاء المناطق التي اعتبرها مغربية، فبعث بمراسلة إلى كلمن "عبد الرحمان فارس" ورئيس الحكومة المؤقتة "يوسف بن خده" يعبر فيها عن رفضه هذا الإجراء، لكن جاءه الرد بالرفض[50]، من خلال المشاركة الواسعة لسكان تندوف وبشار في الاستفتاء مؤكدين على انتمائهم للجزائر.

حاول المغرب اللعب على ورقة الزعماء الخمس الذين أطلق سراحهم مباشرة بعد وقف إطلاق النار، فاستقبلهم في قصره وسط احتفالات شعبية، غير انه بدا متخوفا من طبيعة الاستقلال الذي تحقق ، ومن التوجه الاشتراكي لجبهة التحرير الوطني، فما كان عليه سوى المناورة من اجل كسب هذا الطرف لصالحه، وفي هذه الأثناء نشب صراع بين الحكومة المؤقتة وجيش الحدود عرف بأزمة صيف 1962، وبما أن الحكومة المؤقتة وقفت بالمرصاد لمطالب المغرب، فقد ساند جماعة وجدة بقيادة أحمد بن بلة، وقد أرجع وزير الخارجية الجزائري سعد دحلب السر وراء هذا التقارب بعدم تجاوب الحكومة مع المطالب المغربية في موريتانيا وتندوف وبشار، فقد ذكر قائلا:"اعتقد أن الاهتمام الذي أبداه جلالة الملك إزاء هذا الأخير ذا علاقة مباشرة مع هذه المسائل"[51].

بعدما تأكد الحسن الثاني من فشل مساعيه في استمالة بن بلة لأطروحاته سعى لتنفيذ مخططاته لضم الأقاليم الصحراوية عن طريق القوة مستغلا حالة الجيش الجزائري الذي خرج من حرب طويلة أنهكت قواه أو عن طري المناورات من خلال تشجيع قبائل تندوف والساورة للمطالبة بالجنسية المغربية مستندا على فرضية أنها بايعت السلطان، وعشية إجراء الاستفتاء طالب الملك من خلال رسالة بعثها إلى عبد الرحمان فارس نقلها وزير العدل"محمد بوستة"في 19جوان 1962 بعدم شمولية الاستفتاء تندوف، غير أن الهيئة التنفيذية المؤقتة بأنها غير مخولة للنظر في هذه المسألة، أما الحكومة المؤقتة فقد أكدت على

أن الاستفتاء يشمل كل الجزائر بحدودها الجالية وأن مشكلة الحدود ستناقش مع الجزائر المستقلة[52]، وطلب عبد الرحمان فارس من الحسن الثاني بعدم إثارة المشاكل.

لقد استطاع المغرب إيجاد لنفسه قدم سبق في تندوف عن طريق تنظيم الحركة الذي دعا السكان على عدم المشاركة في الاستفتاء الأمر الذي أوشك أن يدخل المنطقة في حرب دموية، وقد ذكر "بلعيد عبد السلام"انه تم تعيين مناضلين وطنيين للإشراف على مدينتي تندوف وبشار، فعين"عبد المجيد أمزيان"واليا على بشار، وبلقاسم بعطوش"مساعدا له بتندوف[53]، وكانت مهمتهم إقناع السكان بأنهم جزائريون، لكن الأمور لم تكن بهذه السهولة، لان المغرب استطاع أن يغريهم بالمال، فقام بلعيد عبد السلام بحل" منظمة الحركة"المدعمة من حزب الاستقلال، ونصب حراس جزائريين لإجراء الاستفتاء في ظروف حسنة[54].

لكن المغرب لم يفقد الأمل بسبب تأخر وصول وحدات جيش التحرير الوطني ، نتج عن هذه الوضعية انقسام المدينة بين الخاضعين للمغرب والموالين للجزائر، مما كان ينذر بأزمة خطيرة قد تعصف بالعلاقات بين الشعبين إلى ما لا يحمد عقباه، وهذا ما وصفه لنا بلعيد عبد السلام حينما قال:"كيف يمكن لنا أن نخرج المغرب لو أنهم استقروا في تندوف؟هل نحاربهم؟إن ذلك سيكون فظيعا للغاية، كانوا سيكرسون الصبغة المغربية لهذا الجزء من ترابنا"[55].

والجدير بالملاحظة أن جهود الحكومة المغربية ركزت في بداية الأمر حول موريتانيا، بينما بقيت عمالة الساورة بعيدة عن هذه الحملة ولو ظاهريا، لأن المغرب لم يشأ تسليط الضوء على الاختلافات الجزائرية المغربية إضافة إلى أن أطروحة الوطنيين المغاربة فيما يخص ناحية كولومب بشار وتندوف اصطدمت بموقف صارم لجبهة التحرير الوطني الأمر الذي أدى إلى العديد من الصدامات العسكرية منذ 1958، ومنذ ذلك الحين سعت الحكومة المغربية إلى عدم طرح مشكلة الصحراء في علاقتها مع فرنسا، حتى لا تشوش على مطالب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتأجيلها إلى وقت لاحق، غير أن المؤكد أن هناك اعتبارات أخرى غير هذه التي دفعت بالحزب إلى إصدار التصريحات الرسمية المطمئنة للطرف الجزائري فيما يخص الحدود، التي لم تكن في حقيقة الأمر سوى سياسة ذر الرماد في العيون، وأن المغرب كانت له راغبة جامحة في السيطرة على الأقاليم الصحراوية الجزائرية، لكنه خشي أن يدخل في مغامرة غير محمودة العواقب ضد فرنسا، وسيتأكد ذلك بعد استقلال الجزائر حينما قام المغرب بعمل عسكري سنة 1963 ضد الجزائر.

خاتمة: لقد سعت الثورة الجزائرية منذ بدايتها على تحقيق التضامن ألمغاربي وتنسيق الجهود ضد الاستعمار الواحد من أجل تحرير المغرب العربي، إلا أن الأطماع الذاتية والقطرية ميعت القضية ، مما أدى إلى مشكلات حادة كان لها الأثر السلبي على الحركة التحريرية من جهة، وعلى تدهور العلاقات الجزائرية المغربية أثناء حرب التحرير، وأوجد حساسية مفرطة بين الطرفين مهدت لظهور صراع إيديولوجي وسياسي كاد أن يؤدي إلى حرب مستعرة في الكثير من المرات، وكان من نتائج ذلك أن المغرب العربي ما زال يتخبط في هذه المشاكل التي أوجدها الاستعمار إلى غاية وقتنا الحالي.

خريطة: المطالب الإقليمية المغربية

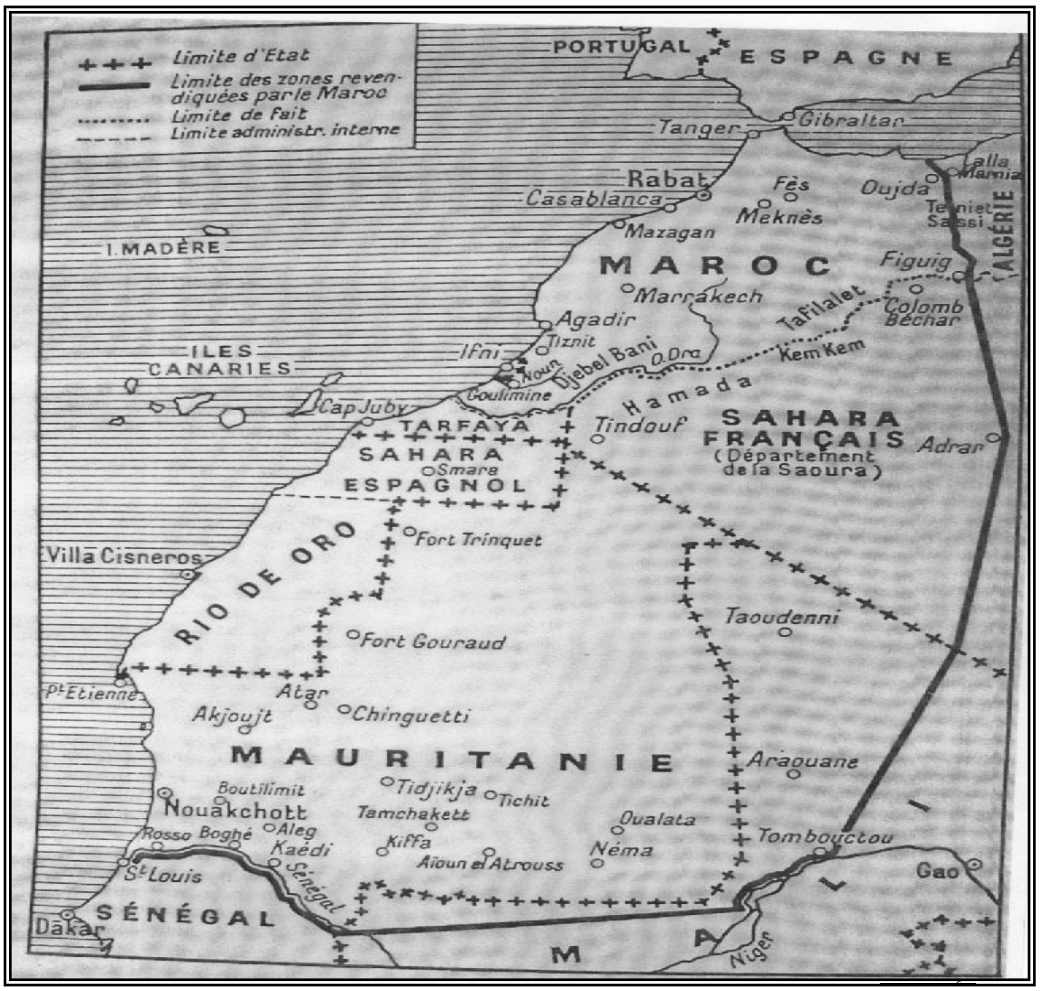

1-بوزرب (رياض)، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995، ص44.

2-زوزو (عبد الحميد)، المرجعيات التاريخي للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص33.

3-Journal l'économie N° 596, op.cit. p15.

4-وقع على هذه الاتفاقية بعد معركة ايسلي التي جرت في 14 أوت 1844 بين الجيش الفرنسي والمغربي ، وهي معاهدة وقعها المغرب مع فرنسا بتاريخ 9 ربيع الاول 1260هجرية الموافق لـ 18مارس1845 بمدينة مغنية الجزائرية ، وقد وقع علة المعاهدة من الجانب المغربي أحميدة بن علي الشجعي ممثل الملك مولاي عبد الرحمان، وعن الجانب الفرنسي الكونت دولاري le general comte de Larueممثل الملك لويس فيليب وتضمنت المعاهدة 7 شروط.

5-ANOM. FM. 81F. Boite N° 350, Avenir politique et économique du Sahara.

6- زوزو (عبد الحميد)، مرجع سابق، ص34.

7-ANOM. FM. 81F. Boite N° 350, Avenir, op.cit.

Ibid.8-

9-الفاسي (علال)، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مؤسسة علال الفاسي، الطبعة السادسة مصححة، الدار البيضاء، المغرب، 2003، ص108.

10-Blin (Louis), l'Algérie du Sahara au sahel histoire et perspectives méditerrané, éditions, l'harmattan, paris, 1990,p99.

11- الفاسي (علال)، دفاعنا عن وحدة البلاد، مراجعة وتصحيح المختار باقة ، منشورات مؤسسة علال الفاسي، 2009، ص20.

12- الممثل السابق لحزب الاستقلال بمدريد، ولعب دورا كبيرا في جيش التحرير المغربي، وكان مع علال الفاسي ومؤيد لفكرة المغرب الكبير.

13-ANOM. FM. 81F. Boite N° 350, Chronologie relatives aux différentes prises de position Du Maroc a l'égard du Sahara de 1956-1961.

14-Ibid.

15-Ibid.

16-Ibid.

17-Ibid.

18-Ageron (Charles Robert), la guerre d'Algérie et les Algériens 1954-1962, éditions, Armand colin, paris, 1997 , p 96.

19- ANOM. FM. 81F. Boite N° 350, Avenir, op.cit

20-مقلاتي(عبدالله)، العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة الجزائرية، الجزءالأول، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص303.

21- غيلاني (السبتي)، علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، رسالة دكتوراه ، إشراف علي أجقو، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص215.

22-نفسه.

23-بلقاسم (محمد)، وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954-1975، رسالة دكتوراه، إشراف شاوش حباسي، جامعة بن يوسف بن خده، الجزائر، صص2009-2010.

24- مقلاتي(عبدالله)، مرجع سابق، ص309.

25-Harbi(Mohamed),les archives de la révolution algérienne, préface de Ageron Charles Robert, les éditions ,jeunes Afrique, paris,1981,p444.

26- غيلاني (السبتي)، مرجع سابق، ص217.

27- مقلاتي(عبدالله)، مرجع سابق، ص315.

28-ANOM. FM. 81F. Boite N° 350, chronologie...op.cit.

29-ANOM. FM. 81F. Boite N° 350, Chronologie….op.cit.

30-Ibid.

31-ANOM. FM. 81F. Boite N°350, extrait d'une déclaration de Mr Alaoui, ministre de l'information du gouvernement Marocain, le 22-03-1961.

32-Ibid.

33-El Moudjahid N° 79-15 Avril 1961.

34- المجاهد، عدد 98، 19جوان1961

35-المجاهد، عدد 96، 22 مايو 1961، الحكومات المغربية تؤكد مساندتها للجزائر، ص2.

36-المجاهد، عدد 98، 22 جوان 1961، لن تكون الصحراء مصدر شقاق...ص2.

37-Chikh (Slimane) , l'Algérie porte de l'Afrique , éditions, casbah, Alger,1999,p122.

38- المجاهد، عدد 99، 03جويلية 1961.

39-ANOM. FM. 81F. Boite N° 350, Chronologie... op.cit.

40-Ibid.

41- مقلاتي(عبدالله)، العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية 1954-1962، رسالة دكتوراه ، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص519.

42-المجاهد ، عدد100، 17جويلية 1961.

43-نفسه.

44- مقلاتي(عبدالله)، مرجع سابق، ص521.

45-زوزو(عبد الحميد)، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، صص 37-38.

46-المجاهد، عدد05، 14فيفري1962.

47-ANOM.FM.81F.Boite N°350, chronologie…op.cit.

48- المجاهد، عدد 112، 8 جانفي 1962، نصف الشهر السياسي، ص2.

49- ANOM. FM. 81F. Boite N° 350, op.cit.

50- غيلاني (السبتي)، مرجع سابق، ص240.

51-Dahleb(Saad),pour l'indépendance de l'Algérie mission accomplit, dahleb,Alger,1990, pp190-191.

52-Redha (Malek) , l'Algérie a Evian histoire des négociations secrètes, éditions, dahleb, Alger, 1995,p151.

53-Mahfoud Bennoun et Ali ELkenz,les hasard et l'histoire entretiens avec belaid abdesselam, éditions ,ENAG ,tome 2,1990,p198.

54-Ibid,p199.

55-Ibid, pp199-200.